بينما يقوم اليهود بتأسيس دولتهم على الجزء المخصص لهم من فلسطين وفق قرار التقسيم، دون أن يعارض عملياً أي من الطرفين الآخر، أو يحاول عرقلة تنفيذ مخططاته (ص ٤٤).

ولم يكن في هذا الاتفاق، في حقيقة الأمر، مايدعو الى الغرابة، اذ جاء استمراراً لتطورات وعلاقات في هذا الصدد بين الصهيونيين والملك عبد الله، وتتويجاً لها. وكانت هذه العلاقات قد نشأت أساساً على أرضية من تقاطع الطموحات والمصالح لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لمد نفوذهم الى شرق الأردن، وهي «أرض ــ اسرائيل الشرقية»، من جهة، ومحاولات عبد الله لتوسيع مملكته وحلمه بتاج فلسطين من جهة أخرى. وكان كل من الفريقين قد حاول تلمس طريقه لتحقيق طموحاته ــ مصالحه تلك، منذ مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى. الاّ أن هذه الاتجاهات بقيت قائمة، الى أن وجدت تعبيراً «رسمياً» عنها، لأول مرة، في تقرير لجنة بيل الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٧. وكانت تلك اللجنة البريطانية، التي أرسلت للتحقيق في المسألة الفلسطينية، مع نهاية المرحلة الأولى من الثورة العربية الكبرى في فلسطين سنة ١٩٣٦، قد اقترحت حلاً يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، وتقسيمها الى جزئين، تقام في احدهما دولة يهودية، بينما يضم الآخر الى شرق الأردن[٨]. وقد عصفت الأحداث التي وقعت اثر ذلك، وخصوصاً بعد أن راحت غيوم الحرب العالمية الثانية تتلبد في أوروبا، بهذه المخططات وحالت دون تنفيذها. ولكن الفكرة بقيت حية، الى أن جاءت الظروف المواتية لتنفيذها، مع تبني الأمم المتحدة لها.

غير ان الاتفاق الذي عقده الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، والذي أصبح فيما بعد بمثابة حجر الرحى في «حل» القضية الفلسطينية، وبقي كذلك لفترة طويلة، لم ينفذ بمثل تلك السهولة التي تم عقده بها. فقد اعترضت عملية التنفيذ صعوبات مختلفة، بعد أن مرت في منعطفات عديدة، فيما بدا كأن كلاً من الطرفين يحاول تغيير موقفه أو تعديله، في ضوء الظروف السياسية المستجدة، ساعياً الى تحسين مواقعة على حساب الطرف الآخر، وعلى حساب عرب فلسطين.

ففي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبلغ يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، غولده مئير، أنه كان قد اجتمع قبل يومين مع ممثل الملك عبد الله (وقد حذف اسم الممثل من الوثائق)، الذي أبلغه أن الملك على استعداد للاجتماع مع ممثلي الوكالة اليهودية مرة أخرى، وأنه بعث برسائل الى عبد الرحمن عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية، ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، يطالبهما فيها بالاعتدال فيما يتعلق بموقفهما من التقسيم والعمل على ايقاف الاشتباكات المسلحة في فلسطين (النص في ص ٤٤ ــ ٤٦؛ وانظر أيضاً برقية ساسون الى شاريت، ص ٤٨). وبعد ذلك ببضعة أيام كان بن ــ غوريون يكتب لشاريت، الذي قضى معظم وقته، خلال هذه الفترة في نيويورك وواشنطن، لمتابعة النشاط الصهيوني هناك، ان «الملك لا يزال على تمرده ــ فهو يرفض التعاون مع المفتي أو مع الجامعة» العربية، وان كان غير واضح حتى متى سيبقى متمسكاً بذلك الموقف (ص ٦٠).

ويبدو أن شكوك بن ــ غوريون في استمرار تمسك الملك عبد الله بتعهداته لم تكن في